أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتداعياته-2021م

" دراسة تحليلية"

مصطفى أحمد الشامي
الأكاديمية الليبية فرع مصراتة، العلوم السياسية، ليبيا
alshamymstfy16@gmail.com

استلمت الورقة بتاريخ 2025/09/02، وقبلت بتاريخ 2025/09/24، ونشرت بتاريخ 2025/09/25

الكلمات المفتاحية: المملكة المتحدة، بريطانيا، الاتحاد الأوروبي، البريكست.

الملخص

تتناول هذه الدراسة التحليلية الأسباب والدوافع التي أدّت إلى خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (البريكست)، إضافةً إلى استعراض التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي خلفها هذا القرار على المستويين البريطاني والأوروبي. يركّز الباحث على الفرضية الأساسية بأن البريكست لم يكن حدثًا مفاجئًا أو معزولًا، بل نتيجة تراكمات تاريخية وثقافية وسياسية واقتصادية دفعت بالشعب البريطاني إلى التصويت لصالح الانسحاب بنسبة تجاوزت 51% في استفتاء عام 2016.تُبرز الدراسة أهم الأسباب التي دفعت بريطانيا للانسحاب، مثل الخلافات بشأن السيادة الوطنية، والقيود الأوروبية على السياسات الداخلية، والهاجس من الهجرة، بالإضافة إلى تراجع الثقة بالمؤسسات الأوروبية. كما تبحث الدراسة في التأثيرات المباشرة، مثل تقلبات الأسواق، وانخفاض قيمة الجنيه الإسترليني، وتصاعد الدعوات الانفصالية في اسكتلندا وإيرلندا الشمالية، فضلًا عن استقالة رئيس الوزراء ديفيد كاميرون، على الصعيد الأوروبي، حلّل الباحث انعكاسات الخروج البريطاني على مستقبل الاتحاد الأوروبي، سواء من حيث توازن القوى السياسية والاقتصادية، أو احتمالية تحفيز دول أخرى على اتخاذ خطوات مشابهة، مما يهدد تماسك المشروع الأوروبي ذاته اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى بيانات ومراجع رسمية وأكاديمية، وتختتم بخلاصة تؤكد أن البريكست يُعدّ تحولًا استراتيجيًا كبيرًا في النظام الأوروبي والعالمي، سيكون له تداعيات طويلة المدى تتطلب إعادة النظر في طبيعة التحالفات الأوروبية والدولية.

Abstract:
This analytical study examines the reasons and motivations that led to the United Kingdom's exit from the European Union (Brexit), in addition to reviewing the political, economic, and social repercussions of this decision at the British and European levels. The researcher focuses on the basic premise that Brexit was neither a sudden nor an isolated event, but rather the result of historical, cultural, political, and economic accumulations that prompted the British people to vote in favor of leaving by over 51% in the 2016 referendum.
The study highlights the most important reasons that prompted Britain's withdrawal, such as disputes over national sovereignty, European restrictions on domestic policies, concerns about immigration, and declining confidence in European institutions. The study also examines the direct impacts, such as market volatility, the decline in the value of the pound, and the rise of separatist calls in Scotland and Northern Ireland, as well as the resignation of Prime Minister David Cameron. At the European level, the researcher analyzes the implications of Brexit for the future of the European Union, both in terms of the balance of political and economic power and the potential for other countries to take similar steps, threatening the cohesion of the European project itself. The study adopts a descriptive analytical approach and draws on official and academic data and references. It concludes with a conclusion confirming that Brexit represents a major strategic shift in the European and global order, one that will have long-term repercussions that require a reconsideration of the nature of European and international alliances.

alshamymstfy16@gmail.com

مقدمة

الاتحاد الأوروبي في القانون، هو مجموعة من المعاهدات والتشريعات، مثل الأنظمة والتعليمات، التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على قوانين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي تشمل جميع القواعد الموضوعية والإجرائية، المطبقة في الاتحاد، لقد نشأ الاتحاد الأوروبي في العام **1972** على خلفية الاتحاد الذي تأسس العام **1951** باسم الجماعة الأوروبية للفحم والصلب كان وضع بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي طيلة **43** عاماً أي حتى تاريخ الاستفتاء العام **2016** أشبه بنصف عضوية، ولم تتمتع بالعضوية الكاملة منذ انضمامها في العام **1973**، كما ظلت معتمدة علي عملتها المعروفة الجنيه الإسترليني، ولم تدخل في الاتحاد النقدي لليورو، الذي يضم تسع عشرة دولة من الاتحاد، كما أنها لم تكن من ضمن دول معاهدة **"شنغن"** التي تسمح بدخول الدول الموقعة على هذه المعاهدة لحاملي تأشيرة أي منها، وتضم منطقة **"شنغن"** حالياً ست وعشرون دولة، اثنان وعشرون منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وشكل التصويت بنسبة **51%** على قرار الانسحاب من الاتحاد الأوروبي في عام **2016** ضربة قوية لأوروبا، حيث فكرة الاندماج والتوحيد التي قامت عليها أوروبا بعد تجربة الصراع في الحربين العالميتين الأولى والثانية، تلك التجربة التي تمثل نموذجاً في التكامل والتعاون الاقتصادي وكمدخل للاستقرار وتحقيق السلام بين شعوب القارة المسابقة الأعراق واللغات والثقافات وصهرها في كتلة واحدة.

-أهمية الدراسة:

بعد أن قال البريطانيون كلمتهم وقرروا الخروج من الاتحاد بغالبية **51،9%** لموضوع الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي أثر وأهمية وتداعيات كبيرة على البريطانيين والأوروبيين على السواء، تؤثر على بعض دول الاتحاد، وبالاتحاد نفسه، وكذلك على مجمل الواقع البريطاني الداخلية والخارجية، والاثار السلبية التي ستواجه بريطانيا.

-أهداف الدراسة:

1-إبراز وضع ملامح التداعيات السياسية والقانونية والاقتصادية الناجمة عن ذلك الانسحاب.

2-محاولة إظهار الأسباب والآثار الناتجة عن الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي.

-إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على مكانتها السياسية والأقتصادية والدولية، وعلى توازنات القوى داخل الاتحاد الأوروبي ذاته، في ظل ما اظهرته الدراسات السابقة من تحديات تتعلق بالأمن والاقتصاد وتصاعد النزاعات الانفصالية؟

-فرضية الدراسة:

ان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يؤدي الى إعادة تشكيل موازين القوى داخل الاتحاد، واضعاف قدرته على مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية مع تراجع مكانة بريطانيا الدولية وتصاعد النزاعات الانفصالية الداخلية والإقليمية، بما يعكس ان البريكست لم يكن حدثاً معزولاً بل تحولا استراتيجياً ممتد الأثر.

-منهجية الدراسة:

-المنهج التاريخي: وذلك من خلال تتبع التطور التاريخي للمنظمة، وتحليل المصادر وعرض جوانب من مضمونها للوصول الي مجموعة من الاستنتاجات حول الدرسة.

-منهج دراسة حالة: وهذا المنهج يتجه الي جمع البيانات العلمية، ويقوم علي أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، بقصد الوصول الي تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة لها.

-حدود الدراسة:

-الحدود المكانية: بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي.

الحدود الزمانية: اعتبارا من **2021** وهو زمن الخروج من الاتحاد الأوروبي.

-الدراسات سابقة:

1-سفيان جبران، خروج بريطانيا وأثره على حرية حركة المهاجرين: قراءة في سيناريوهات، 2020، حيث تستعرض هذه الدراسة عدة سيناريوهات وتربط بين الخروج وبين تشديد القيود على التنقل، وتأثير ذلك على حقوق المهاجرين والمواطنين البريطانيين في الاتحاد، والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الدول.

2-عبدالحكيم ذهبي، إسماعيل دبش، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: بين الأسباب المعلنة والارتباطات الأطلسية، 2020، الدراسة ترى ان بعض الأسباب الاقتصادية والسياسية وازدياد الارتباط مع الحلف الأطلسي خلف الأسباب المعلنة، وان الحكومة البريطانية وظفت أزمات كأزمة اللاجئين والأزمات المالية مبرراً للخروج.

3-السيدمحمد ذكي حسن، التداعيات الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي،2021، وتشير الدراسة الى ان البريكست أثر في تغيير نظرة المستثمرين، وتعديل بروتوكولات التعاون، تأثر الأسواق المالية، إمكانية انخفاض النمو، وتبدل السياسات الاقتصادية والدولية.

4-سالم علي دخيل، التداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية على الاتحاد الأوروبي جراء بريكست، مجلة الجامعة الليبية،2022، حيث استعرضت المقالة ضعف التماسك السياسي وزيادة الانقسامات داخل الاتحاد، وتراجع النمو في التجارة على المدى القصير كما هدفت الى ان الاتحاد الأوروبي يواجه مرحلة إعادة تموضع استراتيجي.

-تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الي مقدمة ومحورين، في المحور الأول تم تناول خلفيات الانفصال البريطاني وإنعكاساته اوروبياً، أما بالمحور الثاني فقد تم دراسة الخروج البريطاني من الاتحاد واثاره المستقبلية ثم الخاتمة والتوصيات.

-مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

الاتحاد الأوربي: الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم **28 دولة** وأخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في**1 يوليو2013**، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام**1991**، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.

التداعيات: التداعي: الخصومة والمحاكمة والمقاضاة (من الادعاء)، وتأتي هنا بمعنى التقلقل قبل الانهيار.

البريكست: وهي اختصار لعبارة **British Exit** وتعنى مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي الذي يضم **28** دولة تسمح بحرية الحركة والحياة والعمل لمواطنيها.

المحور الأول-خلفيات الانفصال البريطاني عن الاتحاد وانعكاساته أوروبياً:

نشأ مشروع الوحدة الأوروبية كرد فعل عن الاثار التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، ولم يكن نتيجة استراتيجية لبناء منظومة سياسية واقتصادية تفرض وجودها، بل كان لدواعي تتعلق بالدفاع المشترك، وسيتم تناول الاتي في هذا المحور:

1-نشأة الاتحاد الاوروبي:

أوروبا هي من ضمن قارات العالم، وهذا لا يمنعها من تأسيس وإنشاء وتطوير المنظمات الإقليمية، فبعد حلف الناتو أو حلف شمال الأطلسي والذي أصبح أهم تجمع عسكري إقليمي في العالم، بادرت الى تأسيس ما يعرف بالاتحاد الأوروبي على مراحل، حتى أصبح اليوم أكبر منطقة تجارية حرة على المستوى الدولي، مروراً بمراحل تأسيسه والتي تتمثل بالسوق الأوروبية المشتركة، أو ما سمي بالمجال الأوروبي الخالي من الحدود، ومن تلك المراحل التأسيسية المهمة كانت السوق الأوروبية المشتركة[1]، ففي العام**1951** بادرت الدول الست الممثلة بألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ وهولندا، إلى تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وكان التوقيع على اتفاقية السوق المشتركة أولى نواة الاتحاد الأوروبي، وقعت الدول المؤسسة على معاهدة روما في العام **1957** بهدف خلق تعاون اقتصادي ، فكانت بروكسل مقرها الرئيسي، انضمت الدانمرك وإيرلندا والمملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي في يناير العام**1973** ما رفع عدد الدول الأعضاء إلى تسعة، وأصبحت اليونان العضو العاشر وتبعتها إسبانيا والبرتغال بعد خمس سنوات[2].

2-بداية العد التنازلي للانفصال التاريخي عن الاتحاد الأوروبي:

تتبلور الرؤية التي صاغتها رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي في خطابها أمام البرلمان بالقول عندما سأجلس الى مائدة المفاوضات خلال الأشهر المقبلة وسأمثل كل الناس في المملكة، الشباب والعجزة، والأغنياء والفقراء، وكل المواطنين الأوروبيين الذين اتخذوا من هذا البلد منزلا لهم، إزاء الفرص التي ستتاح أمامنا خلال هذه المرحلة، يجب على قيمنا المشتركة ومصالحنا أن تجمعنا ونبني علاقات مع أصدقائنا القدامى وحلفاؤنا الجدد.

ورغم التفاؤل الحذر الذي ينطوي عليه خطاب رئيسة الوزراء، فإن انطباق قرار إطلاق مفاوضات الخروج بسرعة من الاتحاد كما أعلنه سفير المملكة المتحدة لدى بروكسل، سيكون بلا شك أهم محطة في مفاوضات الاتحاد الأوروبي من أجل تطويق تداعيات القرار، للوصول الى اتفاق بأقل الأضرار الممكنة لصالح المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ضمن شراكة جديدة يحددها الطرفان، بعد تسوية تركة الماضي خصوصا في المستحقات المالية على بريطانيا المقدرة **ب60** مليار أورو، ورغم أن الخبراء يقولون بعدم وجود مانع قانوني من تراجع أي دولة عضو عن قرار الانفصال قبل أن تكون خارج الاتحاد فعليا، فإن مسار الانفصال عن الاتحاد الأوروبي والسوق الموحدة لا رجعة فيه اليوم من أجل أن تتحكم بريطانيا في ملف الهجرة[3]، لاسيما في ظل تأييد غالبية البريطانيين لنهج الحكومة في الخروج من الاتحاد بنسبة **53%**، حسب آخر استطلاع قامت به شركة " أوارتى" نهاية فبراير**2017**، هذا وقد نشرت الحكومة البريطانية وثيقة بمحاور استراتيجية بعنوان الكتاب الأبيض متضمنة **12** نقطة أساسية في المفاوضات وأولويات المملكة المتحدة السياسية والاقتصادية ومن جانبه أكد رئيس مجلس أوروبا "**دونالد توسك**" أنه قدم مسودة للدول الأعضاء بشأن المبادئ الارشادية لمفاوضات الخروج بعد

[1] - عبد العظيم الجنزوري، الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية، دار المعارف، القاهرة، مصر،1984، ص 123.

[2] - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2014، ص 35.

[3] - نواف التميمي، إستفتاء بريطانيا وسيناريوهات اليوم التالي، متوفرة على الموقع2016/12/11 :الدخول علي الموقع 2022/4/23، https://www.alaraby.co

انقضاء **48** ساعة من تفعيل لندن للمادة **50** من معاهدة لشبونة التي تقر " حق انسحاب أحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل طوعي من طرف واحد، وفقا للمتطلبات الدستورية الخاصة بها ، ولا يستدعي ذلك تقديم أي تبرير له " وحيال القرار الرسمي البريطاني، أعلن ميشال بارنيه كبير المفاوضين الأوروبيين المكلف بملف المفاوضات بشأن البريكست، في أول ظهور له بعد تعيينه في**2016/06/12**، أنه سيضع كل خبراته الفنية من أجل دعم تراص الصف الأوروبي إزاء المفاوض البريطاني واحترام دور ومسؤولية مؤسسات الاتحاد، وبالخصوص الحفاظ على تماسك هذا الأخير ووحدته، للوصول الى اتفاق وفق جدول زمني لا يتجاوز شهر أكتوبر **2018**، ملوحا في الأثناء بأن الدول الأخرى (غير الأعضاء) لا يمكنها التمتع بنفس حقوق الأعضاء، في إشارة الى أن حرية تنقل للأشخاص التي تصر بريطانيا على إلغائها لا تتجزأ عن باقي الحريات الأصيلة في مبادئ فلسفة الحريات الأخرى (سلع، خدمات، رؤوس أموال)، ولا شك أن هذا التجاذب يؤشر على مسار تفاوضي مُضْن لن تغيب عنه الضغوط والمناورات من كلا الجانبيْن، كما أن وصول المفاوضات الى طريق مسدود (دون اتفاق)، يشكل انشغالا مؤرقا لقادة الاتحاد، ففي جزء كبير سيتوقف عليه مصير الاتحاد وأفق تعافيه أو انتكاسته.

المحور الثاني-الخروج البريطاني من الاتحاد والأثار المستقبلية:

بالرغم من أن أكبر الأحزاب البريطانية دعمت حملة البقاء في الاتحاد الأوروبي إلا أن الشعب صوت للمغادرة بنسبة **51.9%** مقابل **48.1%** للبقاء في **23** يونيو **2016** ويمكن القول بأن هناك مجموعة من العوامل التي مثلت تحديات صعبة دفعت بريطانيا نحو إتخاذ القرار في الانسحاب من الاتحاد الاوروبي، وسنتناول في هذا المحور الاتي:

1-أسباب الخروج البريطاني وأثره على واقع الاتحاد الأوروبي:

لقد شاب العلاقات الأوروبية البريطانية حالة من الارتباك وعدم الارتياح وذلك قبل الاستفتاء البريطاني على الخروج من الاتحاد الأوروبي؛ تلك العلاقة القائمة منذ أمد طويل على عدم الثقة من كلا الفريقين وعدم الانسجام في الرؤى والتوجهات، وبخاصة مع ألمانيا وفرنسا. ولم تكن بريطانيا يوماً متحمسة لتلك التكامل أو الاندماج مع أوروبا؛ حيث لم تكن بين الدول الست التي وقعت على اتفاقية روما لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام **1957** ألمانيا، فرنسا إيطاليا، هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورغ، واكتفت بالنأي عن نفسها، وتأخر انضمامها إلى تلك الاتفاقية حتى العام **1973**، ولطالما يعتبر البريطانيون انفسهم، ولا سيما المحافظين منهم، بأن دولتهم دولة أطلسية أكثر منها أوروبية، وتتبع سياسة اقتصادية خارجية قريبة من الولايات المتحدة أكثر منها مع الاتحاد الأوروبي، لكن انضمامها إلى الاتحاد، لم يمنعها من التطلع لتحقيق مصالح كبرى سياسية واقتصادية من ناحية، والاستمرار في منع أي هيمنة فرنسية - ألمانية على القرار الأوروبي، من ناحية أخرى[1].

تتميز بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي بثقلها ودورها التاريخي في العديد من القضايا، لكن أربعة استثناءات من قوانين الاتحاد الأوروبي لا تطبق على بريطانيا هي: ميثاق الحقوق الأساسية، والسياسة النقدية والاقتصادية بموجب بروتوكول **25** من اتفاقية ماسترخت، والحرية والأمن والعدالة بموجب بروتوكول **36** من معاهدة لشبونة، والأهم استثناء من بند حرية تنقل الأشخاص في منطقة الشنغن بموجب بروتوكول **19** من معاهدة لشبونة.

2-الآثار المستقبلية للخروج البريطاني وتداعياته:

استناداً إلى العديد من التقارير نستطيع أن نذكر اربعة عواقب محتملة من حيث المبدأ للخروج البريطاني هي [2]:

أ-استقالة رئيس الوزراء ديفيد كاميرون: الذي تأثر بقرار الخروج الذي كان ضد رغبته، حيث من المتوقع بعد تلك الاستقالة أن تقام انتخابات سابقة لأوانها لتعيين رئيس وزراء جديد مكان كاميرون، والغريب بالأمر أن قرار الانفصال الذي اتخذه الشعب البريطاني لن يتم تفعيله إلا بعد تقديم طلب لرئيس الوزراء القادم، حتى أن مسألة الخروج والمفاوضات المصاحبة يمكن أن تستمر لثالث سنوات في أفضل الظروف.

ب-جيرمي كوربين: زعيم حزب العمال المعارض المتضرر الآخر بعد كاميرون مهدداً من الحزب لفشله في توجيه الناخبين وتصويتهم لصالح البقاء.

ج-الجنيه الاسترليني " الباوند ": حيث أنه ومنذ إعلان النتائج وقيمة الجنيه في انخفاض مستمر، كما أفاد العديد من الخبراء أن حالة الاقتصاد البريطاني ستتضرر بشكل ملحوظ، وأن العديد من الوظائف ستفقد وسيتم تشريد العديد من الأسر، في حين قال "مارك كارمن" محافظ البنك المركزي، إن البنك لا يتخلى عن دعم البورصة وسيحاول جاهدا إعادة قيمة الجنيه إلى قيمته الحقيقية.

د-اسكتلندا: إذ تفيد العديد من الأنباء داخل اسكتلندا التابعة للحكم البريطاني، عن إمكانية إجراء استفتاء آخر للاستقلال عن بريطانيا، وذلك راجع إلى الشعب الاسكتلندي الذي صوت لصالح البقاء داخل الاتحاد، فحكومة اسكتلندا أعلنت عن خطط

[1] - هاني حبيب، الشراكة الأوروبية المتوسطية ما لها وما عليها، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا،2002، ص 68

[2] - Gabriel, Jürg Martin "Brexit: Weighing Sovereign Gains and Losses (2016) ,p37.

لإجراء استفتاء جديد للاستقلال عن المملكة المتحدة [1]، والأمر ذاته مشت فيه ايرلندا، ما يعزز شكوك الخروج السلس، إذ أكدت زعيمة الحزب الأيرلندي لاستكمال الانفصال والتوحد تحت راية واحدة، والجدير بالذكر أن إيرلندا الشمالية مستقلة بداتها، في حين أن إيرلندا الجنوبية ما زالت تابعة للحكم البريطاني.

فمنذ بداية الحديث حول إمكانية الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، بدأت العديد من التداعيات تبرز داخل وخارج مناطق الحكم البريطاني، مما جعل العديد من التقارير تصدر حول العواقب محتملة لقرار الانفصال بعد تأكد قرار الخروج وانتهاء فرز أصوات الاستفتاء التي كانت كما ذكرنا من قبل **51.9%** لأجل الانفصال مقابل **48.1%** لصالح البقاء داخل الاتحاد، غير أن العديد من الخبراء السياسيين افاد بأن التصويت كان ضد المهاجرين الوافدين على بريطانيا.

الخاتمة:

خلصت الدراسة الى ان الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي (البريكست) لم يكن حدثاً معزولاً او مفاجئاً، بل نتيجة لتراكمات تاريخية وسياسية وثقافية واقتصادية عميقة رسخت حالة من عدم الانسجام بين بريطانيا ومشروع التكامل الأوروبي، وقد أظهر الدراسة ان البريكست مثل نقطة تحول استراتيجية في النظام الأوروبي، واعد طرح أسئلة جوهرية حول مستقبل الاتحاد الأوروبي وتماسكه الداخلي، وقدرته على الاستمرار كقوة دولية فاعلة، ومن أهم النتائج الرئيسيـــة التي تم التوصل اليها:

اولاً-على المستوى البريطاني:

1-أدى البريكست الى تقلبات اقتصادية كبيرة أبرزها انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني وتراجع ثقة الأسواق.

2-برزت تحديات سياسية داخلية تمثلت في استقالة قيادات سياسية كرئيس الوزراء ديفيد كاميرون، وتصاعد النزعات الانفصالية في اسكتلندا وايرلندا الشمالية.

3-فقدت بريطانيا جزءاً من جاذبيتها الاستثمارية، خاصة في القطاع المالي مع توقعات بتراجع مكانتها كمركز مالي عالمي.

ثانياً-على مستوى الاتحاد الأوروبي:

1-ترك خروج بريطانيا فراغاً سياسياً واقتصادياً داخل الاتحاد، وأدى الى إعادة ترتيب موازين القوى خاصة لصالح فرنسا وألمانيا.

2-أثار البريكست مخاوف من عدوى الانسحابات، مما يهدد وحدة المشروع الاوروبي.

3-أثر سلباً على قدرة الاتحاد الأوروبي في مواجهة التحديات الأمنية والدفاعية المشتركة.

ثالثاً-على المستوى الدولي:

1-أعاد البريكست التأكيد على ان بريطانيا قوة اطلسية أكثر من كونها أوروبية، مع استمرار اعتمادها على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية.

2-قلص من نفوذ بريطانيا في بعض المناطق مثل البلقان وشمال افريقيا وتركيا، نتيجة لسعي دول الاتحاد الأخرى لتعويض غيابها.

3-ساهم في اضعاف مكانة بريطانيا الدولية على المدى القصير، وان ظل تأثيرها قائماً عبر الناتو وعلاقاتها الثنائية.

وأخيراً البريكست ليس مجرد خروج من اتحاد إقليمي، بل تحول استراتيجي عميق يعكس ازمة ثقة في فكرة الاتحاد الأوروبي ذاتها، وعلى الرغم من ان بريطانيا ستسعى لإعادة صياغة تحالفاتها الخارجية بما يحافظ على نفوذها، إلا ان التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ستظل ماثلة لسنوات قادمة، وهو ما يفرض على الاتحاد الأوروبي إعادة التفكير في آليات عمله للحفاظ على تماسكه واستمراريته.

التوصيات:

اولا-على المستوى البريطاني:

*ضرورة وضع استراتيجية اقتصادية شاملة للتقليل من اثار البريكست السلبية، خصوصاً فيما يتعلق بالقطاع المالي والاستثماري.

*معالجة التوترات الداخلية عبر تعزيز الحوار مع اسكتلندا وايرلندا الشمالية لتفادي تصاعد النزاعات الانفصالية.

*العمل على تنويع الشراكات الدولية مع دول اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لتقليل الاعتماد المفرط على السوق الأوروبية.

ثانياً-على مستوى الاتحاد الأوروبي:

*الإسراع في اصلاح مؤسسات الاتحاد بما يضمن مرونة أكبر في التعامل مع تطلعات الدول الأعضاء المختلفة.

*تعزيز التكامل الأمني والدفاعي بين الدول الأوروبية لتعويض غياب بريطانيا كقوة عسكرية داخل الاتحاد.

*العمل على تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول الأعضاء لتفادي تنامي القومية والانفصالية.

ثالثاً-على المستوى الدولي:

[1] - جواد كاظم البكري، الأزمة المالية الأميركية دوامة الشركاء، مرجع سبق ذكره.

*تشجيع التعاون الثلاثي (بريطانيا-الاتحاد الأوروبي-الولايات المتحدة الامريكية) لمعالجة التحديات الأمنية والاقتصادية العالمية المشتركة.
*دعم انشاء شراكات استراتيجية جديدة بين الاتحاد الأوروبي ودول أخرى لتعويض الفراغ الذي خلفه البريكست.
*التركيز على إدارة ملف الهجرة بشكل متوازن يحافظ على حقوق الانسان ويأخذ في الاعتبار التحديات الاقتصادية والأمنية.

واخيراً-للباحثين مستقبلاً نقترح:

*دراسة الاثار طويلة المدى للبريكست على الاقتصاد البريطاني، خاصة ما يتعلق بسوق العمل والتجارة الدولية.
*التركيز على الابعاد الاجتماعية والثقافية للبريكست داخل المجتمع البريطاني وتأثيره على الهوية الوطنية.
*تحليل انعكاسات البريكست على التكامل الإقليمي في مناطق أخرى من العالم بإعتباره نموذجاً لانفصال دول كبرى عن تكتل إقليمي.

المراجع:

أولا-المراجع العربية:

1-جواد كاظم البكري، الأزمة المالية الأميركية دوامة الشركاء، داربابل، العراق، 2012م.
2-حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2014.
3-عبد العظيم الجنزوري، الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، مصر،1984م.
4-عبد الرؤوف بسيوني، المفوضية الأوروبية، الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000م.
5-كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم لسياسية، مطبعة دار الكتاب، دمشق، سوريا،2014م.
6-هاني حبيب، الشراكة الأوروبية المتوسطية، ما لها وما عليها، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2002م.

ثانياً-المجالات والدوريات والمناشير:

1- فيلدمان، نوح، بريطانيا وبريكست، الكلمة العليا للبرلمان، جريدة الاتحاد الإماراتية، 4 يوليو 2016م.
2- ضرغام الدباغ، أوروبا والاحتمالات اللاحقة .http// net.albilad.www
3-نواف التميمي، استفتاء بريطانيا وسيناريوهات اليوم التالي، https://www.alaraby.co
4-عبد الوهاب بن خليفة، العلاقات الفرنسية-الألمانية في إطار الاتحاد الأوروبي 2013م،http://biblio.univ-algr.dz

ثالثاً-المراجع الأجنبية:

1-Gabriel, Jürg Martin "Brexit: Weighing Sovereign Gains and Losses.2016,p37

رابعاً-المواقع الإلكترونية:

1-http://5khtawat.com
2-http://www.france24.com/ar